

النزاهة: السجن عشر سنوات لمحافظ نينوى الأسبق لاقترافه جريمة الاختلاس

أعلنت هيئة النزاهة الاتحادية، اليوم الخميس، صدور قرار حكمٍ حضوريٍّ بحقِّ محافظ نينوى الأسبق يقضي بالسجن (15) سنة؛ جرّاء اقترافه جريمة الاختلاس.

وأفاد بيان للنزاهة، بأن "محكمة جنايات نينوى - الهيئة الأولى أصدرت قرار حكمٍ حضوريٍّ يقضي بالسجن (15) سنة بحق محافظ نينوى الأسبق، استناداً إلى أحكام المادة (315) من قانون العقوبات؛ على إثر اقتراف جريمة اختلاس أموالٍ مخصصةٍ لإعادة الاستقرار في محافظة نينوى".

وبين، أن "تفاصيل القضية تشير إلى سحب مبلغٍ قدره 48 ملياراً و77 مليوناً و125 ألف دينار، كان مودعاً لدى مصرف الرشيد".

وأوضح، أن "المبلغ خاصٌّ بمشاريع إعادة الاستقرار في محافظة نينوى لسنة 2018، وتمّ تسليمه إلى أحد المُتّهمين الهاربين الذي كان يعمل موطفاً في ديوان المحافظة دون إيداع المبلغ في الحسابات الرسمية المعتمدة في المصارف الحكومية، وعدم إيداعه في قاصة المحافظة أو تسليمه إلى لجان

التنفيذ أمانة؛ لغرض تنفيذ المشاريع التي خُصِّصَت لها تلك المبالغ، وذلك خلافاً للضوابط والقوانين".

وأضاف البيان، إنَّ "المحكمة، وبعد اطلاعها على الأدلة والإثباتات، توصَّلت إلى القناعة التامَّة بمقصرية المُتدَّهم، فأصدرت حكماً حضورياً بإدانته يقضي بالسجن (15) سنة؛ وذلك استناداً إلى أحكام المادة (315) من قانون العقوبات رقم (111 لسنة 1969) المُعدَّل".